

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2009/Technical Paper.7  
13 October 2009  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## موجز السياسات الاجتماعية هجرة الشباب في البلدان العربية

العدد الثالث

---

ملاحظة: أعد هذا الم-وجز قسم الس-كان والتنمية الاجتماعية في ش-عبة التنمية الاجتماعية في الإس-كوا، وبمس-اهمة من السيد عبد القادر لطرش.

09-0419

أعد هذا الموجز قسم السكان والتنمية الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهو العدد الثالث من السلسلة التي تحمل عنوان "موجز السياسات الاجتماعية" والتي تصدر دورياً عن القسم. ويتناول الموجز قضية هجرة الشباب في البلدان العربية، ويبحث في العوامل المساهمة فيها وفي الآليات المختلفة الكفيلة بإدارتها.

وقد حققت الدول العربية في العقود الأخيرة جملة من الإنجازات الاجتماعية التي ساهمت في تحسين ظروف المعيشة لدى فئات اجتماعية واسعة. فحول المنطقة، التي عززت فرص التعليم لشرائح اجتماعية متنوعة، نجحت في تقليص الفوارق بين معدلات الالتحاق بالمدارس لدى الجنسين، وكذلك بين المدن الكبرى والصغرى، وبين الحضر والريف. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت الدول العربية نتائج ملموسة في مجال الصحة، العامة خصوصاً، إذ تمكنت من خفض معدلات الوفيات ورفع مستويات العمر المتوقع. غير أنه في ضوء التزايد الطبيعي للشباب<sup>(1)</sup> وضعف جودة التعليم في المنطقة العربية وعدم ملاءمته مع متطلبات أسواق العمل المحلية، بات من غير السهل بالنسبة إلى العديد من الشباب الحصول على فرص عمل مستقرة ودائمة تسمح لهم بالاندماج الاقتصادي في مجتمعاتهم، علماً أن اندماجهم هذا يزداد صعوبة بفعل إرجائهم نية تكوين أسر مستقلة. ونتيجة لذلك، أصبحت هجرة الشباب العربي إلى الخارج، وإلى أمريكا الشمالية وأوروبا خصوصاً، منفذاً رئيسياً لإثبات وجوده وتحقيق مكانته الاجتماعية. وفي غياب سياسات قطاعية تركز على خصوصيات الشباب، أصبح هذا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي معطلاً. فاليوم، بات الشباب لا يفكر سوى في الهجرة<sup>(2)</sup> وفي مغادرة وطنه بثنى الوسائل المتاحة<sup>(3)</sup>.

ولا يقتصر ذلك على العاطلين عن العمل فحسب، فحمل الهجرة، إلى الغرب خصوصاً، يراود الشباب العربي المنتمي إلى جميع الشرائح الاجتماعية، والذي يرجو إيجاد فرص عمل مؤاتية تسمح له بتحقيق مكانته الاجتماعية وإثبات ذاته وتحقيق تطلعاته الاجتماعية والاقتصادية.

وتعد هجرة الشباب العربي اليوم أحد التحديات المجتمعية الكبرى في العديد من الدول العربية، ولا يمكن تناولها بمعزل عن التحولات الكلية التي شهدتها تيارات الهجرة العربية في العقود الأخيرة. فتحتد الهجرة هو نتاج لجملة من العوامل الطارئة الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي السائد في المجتمعات العربية، من جهة، والعوامل الخارجية الجاذبة والمتصلة بالعولمة وبالطلب العالمي على العمالة، من جهة أخرى. وقد تزامنت هذه العوامل مع تضاعف حجم الشباب في التركيبة السكانية في بلدان عربية عديدة، وساهمت في تحقيق مستويات متفاوتة من نمو هجرة الشباب العربي في السنوات الأخيرة.

وتدل هجرة الشباب على وقوع إخفاقات في مسارات التنمية في معظم البلدان العربية. وفي ظل تنامي هذه الظاهرة وتعدد أشكالها في السنوات الأخيرة، تبدو البلدان العربية أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى نظرة تنموية جديدة، تضع على رأس سلم الأولويات إدماج الشباب وتحقيق مشاركته الواسعة والفعالية في

---

(1) يقصد بالشباب الفئة العمرية 15-24 سنة.

(2) تشير دراسة أعدها مركز دراسات الانتشار اللبناني في تموز/يوليو 2006 إلى أن 60.5 في المائة من اللبنانيين المقيمين في بلدهم أعربوا عن رغبتهم في الهجرة، وأن 80 في المائة منهم هم من أصحاب المؤهلات الرفيعة وشهادات الماجستير. وفيما يتعلق بأسباب الهجرة، أشار 39.3 في المائة من الذين استطلعت آراؤهم إلى أنهم ينوون الهجرة لضمان مستقبلهم، فيما عزا 25.3 في المائة رغبتهم هذه إلى الحالة السياسية في لبنان.

(3) بعد انتهاء الدورة السادسة عشرة من ألعاب البحر الأبيض المتوسط في مدينة بيسكارى الإيطالية بين 26 حزيران-يونيو و5 تموز/يوليو 2009، غادر عدد كبير من الرياضيين العرب منتخباتهم، حتى ممن فازوا بألقاب، وقرروا عدم العودة إلى بلدهم.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإطلاق مشروع تنموي إقليمي. ولن تكتمل هذه النظرة الجديدة إلا باعتماد مقاربة جديدة في إدارة مختلف تيارات الهجرة الدولية في البلدان العربية، لاسيما هجرة الشباب.

**الشباب والواقع الديمغرافي في البلدان العربية**

شهدت البلدان العربية أنماطاً وسلوكيات ديمغرافية أثرت على تركيبها السكانية وجعلتها من بين الدول التي تسجل تواجداً مكثفاً للفئات الشابة. وفي ظل هذا الواقع السكاني المرتبط بمستويات الخصوبة، باتت فئة الشباب (15-24 سنة) تمثل بمفردها حوالي خمس إجمالي سكان المنطقة، وذلك منذ منتصف القرن الماضي. وإذا كانت نسبة الشباب إلى إجمالي السكان لم تعرف تغيرات تُذكر، فقد تضاعف حجم الشباب أكثر من خمس مرات في الفترة بين 1950 و2005، ليبليغ 68 مليوناً في عام 2005 بعد أن كان يفوق 14 مليوناً في عام 1950.

وفي ضوء النمو المتوقع لسكان المنطقة عموماً في العقود المقبلة، يتوقع أن يستمر حجم الشباب بالنسبة إلى إجمالي سكان المنطقة في الارتفاع، وأن يبلغ نحو 88 مليون نسمة في عام 2040، أي بزيادة قدرها 20 مليوناً عن عام 2005. وتؤكد هذه الأرقام فتوة التركيبة السكانية في بلدان المنطقة وقوتها البشرية. ويفرض هذا الواقع تحديات كبرى على المنطقة، لاسيما على صعيد استحداث فرص عمل جديدة للأجيال المقبلة، والاستمرار في استيعاب مختلف أشكال البطالة، وتوفير فرص تعليمية متنوعة تناسب متطلبات أسواق العمل المحلية وترتقي بمؤهلات الشباب من الجنسين.

### **الجدول 1 - اتجاهات العدد الإجمالي للسكان والشباب في المنطقة العربية في الفترة بين 1950 و2040 ونسبة الشباب إلى إجمالي السكان**

السنة	العدد الإجمالي لسكان المنطقة العربية (بالآلاف)	العدد الإجمالي للشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة (بالآلاف)	نسبة الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة من إجمالي السكان (%)
1950	76 613	14 343	18.72
1955	86 276	15 721	18.22
1960	97 867	17 329	17.71
1965	111 415	19 853	17.82
1970	127 866	23 873	18.67
1975	147 207	28 430	19.31
1980	173 087	33 699	19.47
1985	201 904	39 635	19.63
1990	231 697	45 171	19.50
1995	260 796	51 882	19.89
2000	291 551	60 469	20.74
2005	324 189	67 867	20.93
2010	359 273	71 472	19.89
2015	394 035	73 127	18.56
2020	428 440	76 592	17.88
2025	461 823	81 396	17.62
2030	493 305	85 854	17.40
2035	523 010	87 938	16.81

20.79	88 070	423 547	2040
-------	--------	---------	------

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، <http://esa.un.org/unpp/index.asp?panel=2>.

وفي ضوء التوقعات المستقبلية للسكان في البلدان العربية، يُحتمل أن تزداد الضغوط باتجاه الهجرة الدولية، خصوصاً في البلدان غير النفطية أو المتوسطة والمنخفضة الدخل، وأن تؤدي التوقعات الديمغرافية الخاصة بدول المنطقة إلى رفع مستويات عرض العمالة<sup>(4)</sup>، بحيث تصبح البلدان العربية من أكثر الدول عرضاً لليد العاملة في السوق الدولية، بما فيها اليد العاملة الشابة.

### مكانة الشباب في تيارات الهجرة العربية المعاصرة

شهدت تيارات الهجرة العربية الدولية في السنوات الأخيرة جملة من التحولات الكمية والنوعية التي غيرت تركيبة المهاجرين وخصائصهم. في ظل عولمة الهجرة الدولية، تمثل التحول الرئيسي الذي شهدته هذه التيارات في الارتفاع غير المسبوق في أعداد المهاجرين العرب عبر العالم. في العقد الأخير، غادر حوالي مليوني مواطن عربي وطنهم واستقروا في بلدان ومناطق مختلفة<sup>(5)</sup>، منها ما يمثل وجهات جديدة للهجرة العربية، كإسبانيا وإيطاليا وكندا، ومنها ما يُعتبر من الوجهات التقليدية، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ومما يميز الهجرة العربية اليوم تنوع اتجاهات المهاجرين داخل التيار الواحد. فالهجرات المغاربية التي كانت تقصد فرنسا تاريخياً، مثلاً، تشمل اليوم وجهات جديدة قريبة، مثل إسبانيا وإيطاليا، ووجهات جديدة بعيدة، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الجدول 2).

### الجدول 2- توزيع المهاجرين العرب المستقرين في بلدان مختلفة (1998 - 2008)

المجموع	كندا <sup>(ب)</sup>	الولايات المتحدة الأمريكية <sup>(ج)</sup>	إيطاليا <sup>(د)</sup>	إسبانيا <sup>(هـ)</sup>	
	2006-2000	2007-1998	2008-1998	2008-1998	
40 371	2 990	37 010	0	371	الأردن
20 319	3 365	3 867	11 883	1 204	تونس
70 809	16 230	9 419	3 284	41 876	الجزائر
31 503	4 455	25 485	424	1 139	الجمهورية العربية السورية
49 541	9 985	38 926	251	379	العراق
1 565	1 200	0	116	249	فلسطين
49 602	11 355	37 898	168	181	لبنان
2 985	1 085	1 887	13	0	الجمهورية العربية الليبية
76 371	6 870	60 250	7 312	1 939	مصر
707 776	14 800	38 469	77 987	576 520	المغرب
10 560	270	2 378	68	7 980	موريتانيا
33 962	6 495	27 365	102	-	اليمن
147 668	12 640	122 388	12 640	0	سائر البلدان العربية
1 243 032	91 740	405 342	114 112	631 838	المجموع

(4) البنك الدولي، تشكيل ملامح المستقبل، منظور طويل الأمد لحركة الأيدي العاملة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، 2009. متاح على الموقع الإلكتروني: [http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resourcess/Shaping\\_Future\\_Overview-ARB.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resourcess/Shaping_Future_Overview-ARB.pdf).

(5) لا يشمل هذا العدد على اللاجئين.

- المصادر: (أ) الحولية الإحصائية لعام 2008، <http://extranjeros.mtas.es/es/InformacionEstadistica/Anuarios/Anuario2008.htm>،  
 (ب) المعهد الوطني للإحصاءات. <http://www.istat.it>  
 (ج) لمحات عن المقيمين الدائمين بصفة قانونية، حولية إحصاءات الهجرة. <http://www.dhs.gov/files/statistics/data>  
 (د) المكتب الكندي للإحصاءات. [www.statcan.gc.ca](http://www.statcan.gc.ca)

وترتب على ارتفاع أعداد المهاجرين العرب في السنوات الأخيرة بروز فئات اجتماعية جديدة ضمن تيارات الهجرة العربية، كالشباب مثلاً، في حين أصبحت الهجرة مجالاً تشترك فيه مجموعة متنوعة من الفاعلين الجدد. فالشباب العربي بات اليوم أحد مكونات تيارات الهجرة العربية، وذلك عبر تواجده الثابت في جميع التيارات الوطنية وفي الوجهات كافة. وقد يكون تواجده الشباب العربي ضمن تيارات الهجرة العربية نتيجة لتيارات الهجرة العائلية أو الهجرة الفردية والمستقلة التي ضمت في معظم الحالات أعداداً كبيرة من القاصرين.

وتتراوح اليوم نسبة الشباب ضمن تيارات الهجرة العربية بين 8 في المائة و15 في المائة من إجمالي المهاجرين. ففي كندا مثلاً، يمثل الشباب أكثر من 15 في المائة من المهاجرين القادمين من المغرب العربي<sup>(6)</sup>. وأما في إسبانيا، فيتواجد الشباب بدرجات متباينة ضمن تيارات الهجرة العربية، وذلك بفعل التركيبة المختلفة لكل تيار من الهجرة العربية ومكانة التكامل الأسري فيه. غير أن هذا الأمر لا يقلل من شأن الهجرة الفردية ضمن كل تيار من تيارات الهجرة العربية، لاسيما هجرة القاصرين<sup>(7)</sup>. وما يميز هجرة الشباب العربي اليوم هو أنها تشمل الذكور والإناث على حد سواء، ولو بمستويات متباينة، على نحو ما أشارت إليه تركيبة الشباب العرب المهاجرين في إسبانيا في عام 2008 (انظر الجدول 3). ويشير ذلك إلى أن المرأة العربية نجحت في اقتحام عالم الهجرة وأن الهجرة لم تعد حكراً على الرجال. ولا يمكن اعتبار هجرة الشباب ظاهرة استثنائية تشهدها المجتمعات العربية دون غيرها، بل إنها على العكس ظاهرة تشترك فيها جميع تيارات الهجرة الدولية. ففي إسبانيا على سبيل المثال، كان وجود الشباب ملحوظاً ضمن جميع تيارات الهجرة الدولية في البلد في عام 2008، مما يؤكد أن هذه الظاهرة تشمل مختلف مناطق العالم، ولو بمستويات متباينة. فهجرة الشباب العربي ما هي إلا نتاج لعوامل بنيوية، تتصل خصوصاً بمكانة الشباب في السياسات التنموية وبطبيعة التعاطي مع قضايا تمكينه في المنطقة.

### الجدول 3- نسبة الشباب بين المهاجرين المقيمين في إسبانيا (2008)

الجنسية	مجموع المهاجرين	الشباب			
		المجموع	الإناث		
		النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
المجموع العام	4 473 499	14.82	662 246	48.72	322 650
دول الاتحاد الأوروبي	1 794 229	15.67	281 092	49.40	138 850
سائر الدول الأوروبية	122 840	11.90	14 621	51.72	7 562
آسيا	264 460	14.40	38 078	44.20	16 832
أفريقيا	142 575	11.00	15 632	35.20	5 503
أمريكا اللاتينية	1 333 886	15.10	201 431	50.52	101 758
أمريكا الشمالية	20 272	8.03	1 627	42.22	687

(6) انظر الموقع الإلكتروني للمكتب الكندي للإحصاءات: <http://www.statcan.gc.ca/start-debut-eng.html>

(7) تعد هجرة القاصرين العرب من مكونات هجرة الشباب في دول أوروبية عديدة. ونظراً إلى الطابع القانوني الخاص لهـذه الهجرة، قامت مجموعة كبيرة من الدول بالتوقيع على مذكرات تفاهم لإعادة دمج رعاياها القاصرين في بلدانهم الأصلية، كما حدث بين المغرب وإيطاليا على سبيل المثال.

43.33	26	3.26	60	1 839	أستراليا
45.50	51 325	8.43	109 434	785 810	مجموع الدول العربية:
60.00	48	7.80	80	1 025	الأردن
40.16	51	7.30	127	1 740	تونس
50.81	1 920	7.73	3 779	48 919	الجزائر

### الجدول 3 (تابع)

الشباب				مجموع المهاجرين	الجنسية
الإناث		المجموع			
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد		
46.89	98	9.77	209	2 140	الجمهورية العربية السورية
46.51	40	10.57	86	814	العراق
39.29	11	6.59	28	425	فلسطين
42.73	47	8.17	110	1 346	لبنان
41.83	64	5.36	153	2 858	مصر
46.81	48 808	14.53	104 266	717 416	المغرب
39.93	238	6.53	596	9 127	موريتانيا

المصدر: الحولية الإحصائية لعام 2008، <http://extranjeros.mtas.es>

### الاهتمام بالشباب في البلدان العربية: تقصير واضح

اعتمدت البلدان العربية، على اختلاف توجهاتها التنموية، جملة من السياسات التنموية العامة والقطاعية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان. ولا شك في أن هذه السياسات، التي حددت أولوياتها وفقاً للمشاريع التنموية الوطنية أو التوجهات الدولية، قد تعاملت مع قضايا التنمية في شموليتها، ومن دون التركيز على فئات اجتماعية أو سكانية معينة. وأدى اعتماد هذا النهج التقليدي في توجيه أولويات العملية التنموية إلى المضي لفترة طويلة في معالجة الاحتياجات الفئوية لبعض الفئات السكانية والاجتماعية الحساسة، كالشباب، باعتبارها جزءاً من الاحتياجات العامة. ونتيجة لذلك، لم يحظ الشباب الذين يشكلون فئة سكانية واجتماعية لها ما يميزها عن باقي مكونات المجتمع بالرعاية التي يستحقونها، بالرغم من تنامي وزنهم في التركيبة السكانية خلال فترات التحول الديمغرافي التي شهدتها بلدانهم، وبالرغم من خصوصياتهم واختلاف احتياجاتهم، باستثناء تلبية بعض مستلزماتهم في مجال التعليم الرسمي.

وما زالت بلدان عديدة تعتمد هذا المنظور العام لإدارة التنمية، لاسيما تلك التي تنوء تحت عبء الضغوط السكانية، مثل الجزائر ومصر والمغرب، أو تعاني من الحروب أو النزاعات، مثل فلسطين ولبنان. ونتيجة لهذا النهج، يشعر الشباب بالتهميش والتغيب والإهمال. وهكذا، يرى الشباب في المنطقة أن الهجرة الدولية على مختلف أوجهها هي حل، وإن كان مؤقتاً ليس إلا، يمكنه من خلاله السعي إلى تحقيق تطلعاته، لاسيما في ضوء بروز النافذة الديمغرافية في البلدان العربية. وفي وجود هذه النافذة الديمغرافية التي من شأنها توفير فرص متنوعة في ضوء النمو المستمر لفئة الشباب، يمكن لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية الاستفادة من غالبية الأفراد الذين هم في قمة عطائهم الإنتاجي، ويمكن كذلك أن يتضاعف عطاء الشباب، لاسيما المؤهلون وذوو الخبرات والكفاءات منهم. ولهذه الأسباب، يُعتبر الشباب عاملاً فعالاً في دفع عجلة التنمية. وخلافاً للدول العربية، نجحت بلدان عديدة في الاستفادة من الشباب فيها، مثل اليابان، والصين، هونغ كونغ بالتحديد، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، حيث يعزى النمو الذي أحرزته

خلال الفترة 1965-1990 والذي تراوح بين 25 و40 في المائة إلى النمو الديمغرافي الملحوظ للسكان في سن العمل. ويتضح من هذه التجارب أن الشباب ليس عبئاً، بل إنه مصدر للقوة والعطاء.

### العوامل المساهمة في هجرة الشباب العربي

إذا كانت الهجرة الدولية قراراً فردياً ووسيلة يسعى الفرد من خلالها إلى تحقيق تطلعاته وأحلامه، فهذا لا يمنع وجود عوامل داخلية (طاردة) وخارجية (جاذبة) تساهم في تسريع هذا المشروع، خصوصاً لدى الشباب ممن يطمحون إلى غد أفضل ويسعون إلى إثبات وجودهم الاقتصادي والاجتماعي.

#### 1 - العوامل الداخلية (الطاردة)

تتضمن العوامل ذات التأثير المباشر على مشروع الهجرة الدولية عموماً وهجرة الشباب خصوصاً في البلدان العربية عدداً من العوامل الداخلية. وتتصل هذه العوامل بالمجتمعات الأصلية للمهاجرين، وتبدو في العديد من الحالات المحرك الرئيسي وراء اتخاذ قرار الهجرة ومغادرة الوطن. وتشمل هذه العوامل طبيعة الهياكل الاقتصادية، لاسيما منظومة أسواق العمل العربية؛ وعوامل تربوية وتعليمية تتمثل في طبيعة النظم التربوية والجامعية في المنطقة العربية؛ وعوامل اجتماعية ذات الصلة بالنسق الاجتماعي العام السائد في البلدان العربية؛ وإشكالية الحداثة. ويتأثر مشروع الهجرة الدولية كذلك بعوامل سياسية، تتمثل في افتقار المنطقة العربية إلى الحريات التي تسمح باتخاذ مبادرات فردية وجماعية، وفي كثرة النزاعات والحروب وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من البلدان.

(أ) العوامل الاقتصادية: سعت البلدان العربية في العقود الأخيرة إلى تحديث هياكلها الاقتصادية وخلق فرص عمل لاستيعاب الأعداد الهائلة من الأجيال الجديدة من الباحثين عن عمل للمرة الأولى ومن العاطلين عن العمل. غير أن التحولات الاقتصادية السريعة، والهزات المالية المتتالية، وتراجع دور الدولة في العديد من البلدان العربية، والطبيعة التقليدية للقطاع الخاص في هذه البلدان، وعدم تنوع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، جميعها عوامل قللت من فرص العمل عموماً، بما فيها فرص عمل الشباب. فمعدلات البطالة لدى الشباب تسجل اليوم في البلدان العربية مستويات هي من بين الأعلى في العالم (انظر الشكل 1). ولا تقتصر هذه البطالة على غير المتعلمين، بل تطال المتعلمين أيضاً وحتى حملة الشهادات الجامعية العليا<sup>(8)</sup>. وتبدو هجرة الشباب في العديد من الحالات، لاسيما في البلدان العربية غير النفطية، الوسيلة الوحيدة للحصول على فرص عمل تسمح للشباب العربي بتحسين أوضاعه وأوضاع ذويه الاقتصادية.

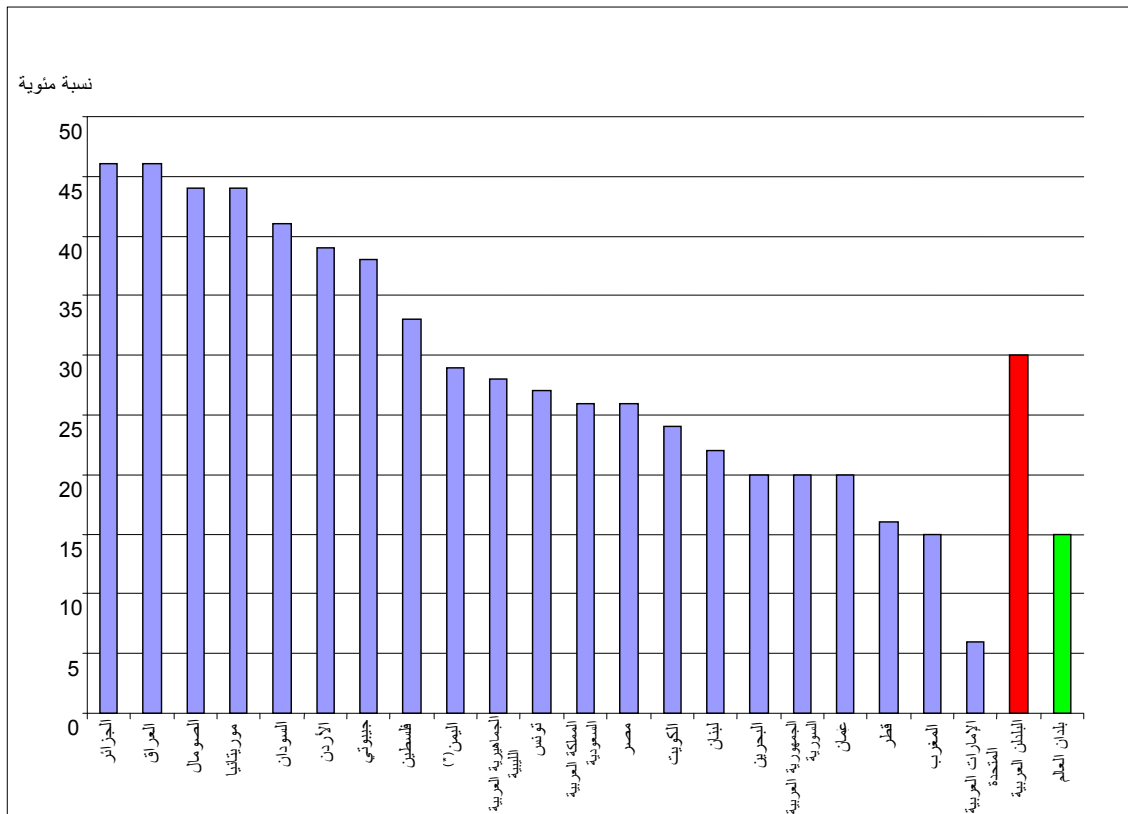
(ب) العوامل التربوية والتعليمية: عرفت المنظومة التربوية في البلدان العربية انفتاحاً واسعاً سمح لها باستيعاب شرائح اجتماعية متعددة، بما فيها الفئات المتوسطة والدنيا. فالتعليم العالي الذي كان في الماضي حكراً على فئات اجتماعية محددة بات اليوم يضم فئات اجتماعية أخرى. ولكن، إذا ما نجح التعليم

---

(8) في عام 2005 بلغت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية 30.6 في المائة في المغرب، وهي أعلى نسبة بطالة في البلد. ويتعدى متوسط فترة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا 45 شهراً، وتنفوق هذه الفترة مدة البطالة لدى سائر الفئات. وفي الجزائر، يشغل حوالي 44 في المائة من العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا والجامعية أول منصب لهم بعد فترات انتظار تفوق 25 شهراً.

العالي في البلدان العربية في تلبية طلبات الجمهور الجديد من الطلبة، فإنه لا يزال غير مهياً للاستجابة للأصوات الجديدة والمنادية بتعليم جامعي حديث ومتطور يلبي احتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية في المجالات العلمية والتقنية الجديدة. ولهذا، يضطر آلاف الشباب العرب إلى مغادرة أوطانهم من أجل طلب العلم في الخارج والتخصص في مجالات علمية حديثة، من جهة، ومن أجل بلوغ درجات علمية رفيعة في مختلف الجامعات العالمية، من جهة ثانية. ويتضح من ذلك أن الهجرة الجامعية، أو الهجرة لغرض الدراسة، هي أحد الأوجه الهامة لهجرة الشباب في البلدان العربية. وفي السنوات الأخيرة، تحولت هذه الهجرة التي تطل الإناث والذكور على السواء إلى إحدى القنوات التي يفضلها الشباب العربي لمغادرة الوطن، نظراً إلى أن العديد من الطلبة العرب لم يعودوا إلى بلدانهم بعد انتهاء دراستهم.

### الشكل 1 - معدلات البطالة لدى الشباب العربي (2006)



المصادر: برنامج الامم المتحدة الانمائي؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009؛ وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

(\*) بيانات البنك الدولي للعام 2009.

يتابع اليوم نحو 192 ألف طالب عربي دراستهم الجامعية في الخارج، في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية.



(ج) العوامل الاجتماعية: تعيش المجتمعات العربية بمختلف شرائحها الاجتماعية والثقافية جملة من التناقضات الاجتماعية، بل وحتى الصراعات، التي جعلت المنطقة العربية من بين المناطق الجغرافية الأكثر حراكاً في العالم. وتتصل هذه التناقضات بطبيعة المشروع المجتمعي للمنطقة، وخصوصاً مستويات التوفيق بين الأصالة والحداثة، وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات، كطبيعة الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة ومكانة المرأة في المجتمع ودور الدين في المجتمع والديمقراطية والحريات الحزبية والمواطنة والولاء. وفي ظل هذه الأوضاع، تعيش الفئات الاجتماعية الحساسة، لاسيما الشباب، صراعاً مع القيم الجماعية السائدة في معظم الحالات، ينتج عنه تباين في وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية، ويدفع هذه الفئات إلى الشعور بالغربة وهي لا تزال داخل مجتمعاتها. ويوضح مما سبق أن هجرة الشباب تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة، ترتقي في بعض الحالات إلى مستوى الاحتجاج الجماعي على الأوضاع الراهنة ورفضها.

(د) العوامل السياسية: شهدت المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة سلسلة من الأحداث والصراعات والاضطرابات السياسية والحروب التي جعلتها من أكثر المناطق توتراً في العالم. فقد شهد العراق مثلاً في غضون 20 سنة حربين من أكثر الحروب ضراوة في العقود الأخيرة، هما حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، وبعد ذلك الغزو الأمريكي للبلاد في عام 2003. وفي لبنان، ما إن انتهت الحرب الأهلية التي دامت لأكثر من عقدين، حتى وقع لبنان في الحرب مجدداً في عام 2006 إثر العدوان الإسرائيلي عليه. وفي المغرب العربي، شهدت الجزائر في أثناء تسعينات القرن الماضي حرباً أهلية دامت عدة سنوات. وأما السودان، فلا يزال يعاني حروباً أهلية في جنوبه وغربه. ويضاف إلى جميع هذه الحالات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي ظل هذه الأوضاع السياسية، وغياب أمن الإنسان الذي يشكّل إحدى ركائز التنمية<sup>(9)</sup>، تواجه شرائح مجتمعية متعددة، لاسيما الشباب، آفاقاً مسدودة. ولذلك، يلجأ الشباب في معظم الأحيان إلى الهجرة من البلدان العربية، بطرق شرعية وغير شرعية، سعياً وراء الأمن والسلامة. ولا شك في أن هجرة الشباب العربي في ظل هذه الأوضاع ما هي إلا تعبير عن بحثه عن بيئة آمنة تسمح له بتحقيق تطلعاته الحياتية المشروعة. ويدور كل ذلك والشباب محروم من المشاركة في الحياة السياسية، مما يخلق لديه شعوراً بالإقصاء والتهميش في معظم الأحيان.

## 2- العوامل الخارجية (الجاذبة)

تعد العوامل الخارجية أو الجاذبة من العوامل المفعلة لمختلف تيارات الهجرة الدولية، بما فيها هجرة الشباب، وهي ترتبط عادة بمستويات النمو في البلدان والمناطق. وهناك أيضاً عوامل اقتصادية تتمثل في انفتاح عدد كبير من أسواق العمل في الدول المستقبلية في الشمال، وارتفاع مستويات الطلب العالمي على العمالة، خصوصاً الماهرة، وارتفاع مستويات الأجور. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التقليل من دور العولمة، لاسيما عولمة الهجرة الدولية، في تفعيل مختلف تيارات الهجرة العربية، لاسيما لدى الشباب.

(9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك.

(أ) النمو الاقتصادي والاجتماعي المتفاوت بين المناطق والبلدان: بالرغم من أن أسباب الهجرة الدولية متعددة، تظل العوامل الرئيسية التي تُنشّطها مرتبطة بعوامل هيكلية تتمثل في أنماط التنمية الاقتصادية، ومستويات النمو الاقتصادي، وانفتاح أسواق العمل المحلية، والرفاه الاجتماعي في المناطق والبلدان. فالهجرة الدولية هي انتقال الأفراد إلى أنماط اقتصادية منفتحة ونشيطة ومستقرة.

ومما يميز تيارات الهجرة الدولية، بما فيها هجرة الشباب العربي، أنها دائماً موجهة نحو اقتصادات الدول المسماة بالدول المتقدمة، الأمر الذي يجعلها تعبيراً طبيعياً عن الفوارق في مستويات التنمية بين مختلف المناطق. وقد ضاعف هذا التباين المتسارع بين مستويات التنمية حدة العلاقة بين البلدان المرسله للمهاجرين والبلدان المستقبلية لهم في العقود الأخيرة. وتؤكد خريطة الهجرة الدولية على طبيعة هذه العلاقة بين المناطق، نظراً إلى استقطاب الدول المتقدمة لأكثر من 115 مليون مهاجر، أي ما يعادل 58 في المائة من المهاجرين الدوليين. ولا تُستثنى تيارات الهجرة العربية، ولا سيما هجرة الشباب، من هذه العلاقة<sup>(10)</sup>. ويرى العديد من المتابعين للهجرة الدولية أن استمرار الدول الصناعية المتقدمة في جذب المهاجرين من دول الجنوب هو دليل على العلاقة بين مختلف المناطق في أنحاء العالم، من جهة، وهيمنة النمط الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي، من جهة أخرى.

(ب) النمو السريع للسوق العالمية للوظائف: أسفرت التحولات الديمغرافية وعودة الإنتاج عن زيادة حركة اليد العاملة وانتقال الوظائف بين مختلف المناطق الجغرافية التي لم تعد أي منها بمنأى عن هذا الواقع الجديد. ففي ضوء تزايد الرغبة في الهجرة، تواجه جميع مناطق العالم اليوم ضغوطاً ناتجة عن هجرة العمالة، وخصوصاً المناطق التي تشهد تحولات ديمغرافية وارتفاعاً في أعداد السكان في سن العمل، كما هو الحال في بلدان عربية عديدة. وقد أدت عودة أسواق العمل وارتفاع الطلب العالمي على العمالة في العديد من المناطق إلى زيادة عروض العمل الدولية، وبالتالي إلى بروز فرص جديدة للهجرة، خصوصاً لدى الفئات النشيطة التي يكثر الطلب العالمي عليها. وما تزايد أعداد برامج تنظيم هجرة اليد العاملة التعاقدية في بلدان عربية، كالأردن وتونس ومصر والمغرب مثلاً، إلا خير دليل على مساهمة دول المنطقة في السوق العالمية للوظائف، وازدياد فرص الهجرة الشرعية لمن هم في سن الهجرة، بما في ذلك الشباب. وتساهم بلدان عربية عديدة، عن طريق هذه البرامج، في تلبية الطلب الخارجي لليد العاملة، فتنحول الهجرة بفعل ذلك إلى وسيلة هامة لاندماج الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي، والمساهمة في الحد من معدلات البطالة في المنطقة، ورفع مستويات دخل الأسر، وكذلك دعم الاقتصادات الوطنية. ومن المتوقع أن ترتفع مشاركة دول المنطقة العربية، خصوصاً الدول غير النفطية، في السوق العالمية للوظائف، مع تزايد أهمية مكانة الفئات النشيطة في المنطقة في المستقبل. وليس من المستبعد أن يقتصر الطلب العالمي على اليد العاملة بالدرجة الأولى على الشباب في المنطقة، لاسيما الشباب من ذوي الكفاءات والمؤهلات.

أبرمت دول عربية عديدة، مثل تونس ومصر والمغرب، ضمن برامج الشراكة المتوسطية أو عبر علاقاتها الثنائية مع الدول الأوروبية، اتفاقيات سنوية مبنية على مبدأ الحصص، تقوم هذه الدول بموجبها بتلبية الاحتياجات السنوية أو الموسمية لعدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في بعض الدول الأوروبية. وتم كذلك إنشاء وكالات وطنية في العديد من الدول العربية للعمل على توظيف مواطنيها في أسواق العمل الدولية، الأوروبية خصوصاً، مثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في المغرب (<http://www.anapec.org>).

(10) شعبة السكان في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الهجرة الدولية. <http://esa.un.org/migration>

(ج) العولمة: أسفرت العولمة عن توسع مجالات الهجرة الدولية وانفتاحها لتشمل العديد من الفئات الاجتماعية الجديدة التي تضم النساء والرجال على السواء. ولم تعد الهجرة مشروعاً يخص الرجال البالغين فحسب، بل أصبحت مجالاً تتنافس عليه فئات اجتماعية متعددة وفي أعمار مبكرة، مما يبرر بروز هجرة الشباب في العديد من تيارات الهجرة الدولية، بما فيها الهجرة العربية. وتضم هجرة الشباب العربي في عصر عولمة الهجرة الدولية نساء ورجال ينتمون إلى فئات اجتماعية واقتصادية متعددة، قد يحمل بعضهم مؤهلات رفيعة وقد يفتقر بعضهم الآخر إليها.

### آليات إدارة هجرة الشباب في البلدان العربية

لا شك في أن العديد من الدول العربية، خصوصاً غير النفطية منها، تواجه الآن التحدي نفسه، وهو تقادم مشكلة البطالة، لاسيما لدى الشباب، وتقلص إمكانيات خلق فرص عمل جديدة للأجيال المقبلة، سواء كانوا من المتعلمين أو غير المتعلمين. وستزيد هذه الضغوط في ضوء ازدياد حجم الشباب وأعدادهم في التركيبة السكانية لدول المنطقة. وتصبح هجرة الشباب في ظل هذه الظروف تحدياً اجتماعياً واقتصادياً تواجهه دول المنطقة، وسبباً يعتمد عليه الشباب في الدول غير النفطية خصوصاً لتحقيق اندماجهم الاقتصادي وتفعيل دورهم الاجتماعي. وفي غياب سياسات تنموية تقوم على تمكين الشباب وتحقيق اندماجه الاجتماعي والاقتصادي، سيزداد العرض على مستوى الهجرة في المنطقة. وي طرح هذا الواقع تساؤلات حول الطريقة التي تنوي دول المنطقة التعاطي فيها مع هجرة الشباب وإدارتها في المستقبل.

### مراجعة السياسات التنموية

يستدعي ارتفاع معدلات هجرة الشباب في دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة مراجعة مسارات السياسات التنموية التقليدية، لأن السياسات التي اعتمدت في الماضي لم تعد قادرة على تحقيق الأهداف التنموية الوطنية المرجوة ولا الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمختلف مكونات المجتمع، خصوصاً الشباب. ومن هنا، تقوم الخطوة الأولى نحو التعاطي مع هجرة الشباب على إنجاز تحولات جوهرية في السياسات التنموية، وذلك من خلال وضع سياسات فئوية متفرعة عن السياسات العامة تستهدف الشباب خصوصاً وترتكز على متطلباتهم وخصائصهم وتطلعاتهم. وينبغي أن تهدف هذه المقاربة الجديدة في إدارة التنمية المبنية على التخطيط المستقبلي المتعدد الجوانب إلى تحقيق أهداف استراتيجية سنوية، مثل إدماج الشباب في مختلف المجالات الحيوية، وذلك للتقليل من حجم خيبة الأمل لدى شباب المنطقة وشعوره بالإقصاء الجماعي والتغيب، لاسيما وأن هذا الإقصاء يدفعه إلى البحث عن مكانته ومستقبله خارج وطنه، بشتى الوسائل.

### إدماج قضايا الشباب ضمن أولويات السياسات التنموية

تقوم المقاربة المقترحة لإدارة هجرة الشباب في البلدان العربية على إعطاء الأولوية لإدماج قضايا الشباب في مختلف السياسات والمشاريع التنموية، وتسهيل اندماجه في مختلف المجالات الحيوية في البلاد. وترتكز كذلك على توفير المزيد من فرص العمل له، وفتح باب المبادرات الفردية والجماعية أمامه في مختلف المجالات الاقتصادية، ودعم مشاريعه الاقتصادية، ورفع القيود الإدارية عنه لتمكينه من تنفيذ المشاريع، كإنشاء وحدات صناعية صغيرة مثلاً. وينبغي أن يهدف إدماج الشباب في سوق العمل إلى التقليل من الفوارق بين الجنسين في دول المنطقة. ويتعين رفع أجور العاملين، خصوصاً الشباب الداخلين إلى

أسواق العمل للمرة الأولى، بما فيهم الفنيون والمهندسون من خريجي الجامعات الوطنية أو الأجنبية في مختلف دول المنطقة، والذين يعانون من تدني أجورهم مقارنة بالأجور التي يتقاضاها آخرون في مستواهم في مناطق جغرافية أخرى.

وينبغي أن تركز المقاربة الجديدة لإدماج الشباب في السياسات التنموية كذلك على إشراكهم الفعلي في مختلف مراحل إعداد السياسات وصياغتها، وذلك عن طريق الجمعيات الشبابية، من أجل ضمان تجاوب هذه السياسات مع واقع الشباب وأولوياتهم في كل بلد.

### ضرورة اعتماد مقاربة جديدة لإدارة الهجرة الدولية

إن الهجرة وحركة الأفراد في المنطقة تمثلان سلوكاً تاريخياً طبيعياً، ولا تشكلان ظاهرة جديدة أو تتبعان من ظروف آنية. وقد أدت هذه الحركة التي تستقطب الملايين من أبناء المنطقة إلى مكاسب كثيرة في دول المنطقة، تمثلت في ارتفاع معدلات التنمية المحلية ومستويات معيشة الأسر وحتى قدرة البلدان المعنية على التنافس. ولكن، وبالرغم من ديمومة الهجرة وحركة العمالة في المنطقة ومشاركتها الإيجابية والفعالة في العديد من المجالات الحيوية، إلا أن دول المنطقة لم تعتمد حتى اليوم مقاربة معلنة تجاههما، الأمر الذي يبقيهما محصورتين في جانبهما التقليدي السلبي. ولهذا، يرتبط مستقبل إدارة الهجرة الدولية وتنقل العمالة في الدول العربية بطبيعة تعاطي مؤسسات دول المنطقة مع هاتين الظاهرتين، وبمدى دمجهما ضمن العوامل المساهمة في التنمية بشكل خاص.

وليكون دمج الهجرة وتنقل العمالة من العوامل الفعالة في تحقيق التنمية المحلية، لا بد من أخذهما في الاعتبار عند التخطيط لمستقبل القوى العاملة المحلية، واعتبارهما أساسيين في تعزيز الفرص المتاحة لتشغيل الشباب في المنطقة. وينبغي أن تتمكن دول المنطقة، من خلال اعتماد هذه المقاربة، من تحديد خصائص العرض المحلي للهجرة، ودراسة إمكانيات تلبية الطلب الدولي، مما من شأنه أن يؤدي إلى إدارة حركة الأفراد، لاسيما الشباب، بصورة رشيدة. وبفضل تلك الإدارة الإيجابية للهجرة الدولية، يمكن لدول المنطقة أن تبرم الاتفاقيات الثنائية التي تنص على صيانة حقوق العمال وضماناتها أثناء تواجدهم في الخارج، وحتى في فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، كالأزمة المالية التي تهز العالم اليوم. وبإمكان هذه الدول كذلك أن تدرج البحث عن مجالات عمل جديدة لليد العاملة الوطنية في أسواق العمل الدولية والإقليمية ضمن مهامها الرئيسية، وذلك بموجب اتفاقيات ثنائية بين الهيئات المعنية بقضايا الهجرة أو بين مؤسسات القطاع الخاص.

### الإدارة التطبيقية ودور قواعد البيانات

تقوم المقاربة الجديدة المقترحة لإدارة الهجرة الدولية في دول المنطقة، لاسيما هجرة الشباب، على إنشاء قواعد بيانات محلية تتضمن لمحة عن الباحثين المحليين عن عمل وخصائصهم، وتظهر العروض الدولية للعمل في مختلف القطاعات في البلدان المجاورة وغير المجاورة على السواء. وبفعل اعتماد هذا الإطار العام لإدارة الهجرة الدولية، سيصبح من الممكن تحديد مجالات الطلب العالمي على العمالة، من جهة، وتحديد خصائص العرض المحلي لليد العاملة، من جهة ثانية. وفي هذا الإطار كذلك، يتعين العمل على التأقلم مع مختلف متطلبات الأسواق العالمية، وذلك من خلال تأهيل الباحثين المحليين عن العمل، خصوصاً الشباب، وإعادة تأهيلهم بحيث يستوفون معايير الطلب العالمي أو الإقليمي للعمالة، وخصوصاً الوظائف الموسمية التي يكثر عليها الطلب في العديد من مناطق العالم. وأما ركيزة هذه المقاربة الإيجابية للهجرة

الدولية وحركة العمالة في البلدان العربية، فهي تيسير الفرص لتأهيل الباحثين عن عمل وتعليمهم، وتمكينهم من تملك معارف أساسية في مجال اللغات الأجنبية وتقنيات المعلومات.

### الشراكات المؤسسية

تستدعي الإدارة الجديدة للهجرة الدولية في البلدان العربية إشراك كافة الفاعلين الإداريين والاقتصاديين وحتى الاجتماعيين المعنيين بإدارة ومتابعة مختلف تيارات الهجرة الدولية وتنقل العمالة، كي لا تبقى إدارة مختلف تيارات هذه الهجرة حكراً على مؤسسات محددة. ويجب أن يتسع مجال الشراكة ليشمل القطاع الخاص بصفته المشغل الرئيسي في العديد من الدول، بالإضافة إلى مختلف مراحل إعداد وتنظيم حركة العمالة.

### تعزيز البعد الإقليمي لمختلف تيارات الهجرة العربية

نظراً إلى الاحتياجات المتنوعة لأسواق العمل العربية من جهة، ووفرة اليد العاملة النشيطة في المنطقة العربية من جهة أخرى، يبرز تعزيز البعد الإقليمي للهجرة الدولية بين البلدان العربية كأحدى الآليات الضرورية لإدارة الهجرة الدولية وتنقل العمالة في المنطقة، بما في ذلك هجرة الشباب. ويساهم هذا البعد، الذي يعتبر أحد ركائز التكامل الإقليمي، في خفض مستويات البطالة في عدد من البلدان العربية. ويمكن تعزيز فرص الهجرة بين مختلف البلدان العربية في مجالات متعددة، على أن يتم تحديد أولويات هذه البلدان، وذلك في إطار شراكة كاملة بين مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية من القطاعين العام والخاص.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التعاطي مع هجرة الشباب في البلدان العربية في المستقبل يتطلب إجراء إصلاحات جذرية في التوجهات التنموية في المنطقة وفي طبيعة إدارة مختلف تيارات الهجرة الدولية. ولا بد كذلك من وضع أطر مؤسسية مختصة في إدارة حركة العمالة والهجرة في المنطقة.